اقتصاد

تفاقم معضلة الأمن الغذائي للاحتلال

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تنذر حرب الإبادة الجماعية التي يشنها جيش الاحتلال على قطاع غزة بتفاقم أزمة الأمن الغذائي في إسرائيل. ويرصد باحثون ومسؤولون في تل أبيب ثلاثة عوامل أساسية تفاقم المعضلة التي تواجهها دولة الاحتلال في كل ما يتعلق بالأمن الغذائي، وعلى رأسها تراجع حجم الإمدادات الغذائية بسبب توقف دول أجنبية عن تصدير مواد غذائية أساسية احتجاجاً على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها في قطاع غزة. فضلاً عن الدور الحاسم للحصار الذي تفرضه جماعة «أنصار الله» الحوثية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بسبب ارتفاع كلفة النقل البحري.

من ناحية أخرى تبين، وبإقرار المستويات الرسمية في تل أبيب، أن الاحتلال لم يملك يوماً خطة طويلة أو متوسطة للأمن الغذائي. وتشير الباحثة مايا شبيطلنيك إلى أنّ دولاً منتجة لمواد غذائية أساسية شرعت في معاقبة إسرائيل بسبب اتهامها بارتكاب حرب إبادة في قطاع غز، مثل تركيا التي أوقفت تصدير المواد الغذائية ومنتجات صناعية، وكذلك كولومبيا.

وتحذر شبيطلنيك، في تقرير موسع نشره موقع سيحا مكوميت، من اتساع دائرة العقوبات الاقتصادية الدولية على دولة الاحتلال، إذ لم تستبعد أن تنضم الصين إلى قائمة الدولة التي يمكن أن توقف التصدير إلى إسرائيل.

وتلفت الباحثة الإسرائيلية إلى معضلة أخرى يمكن أن تفاقم معضلة الأمن الغذائي تتمثل في أن دولاً أجنبية «غير معروفة بعلاقتها الدافئة» بإسرائيل تسيطر على شركات المواد الغذائية الضخمة، مثل شركة «تنوفا» التي يسيطر عليها رجال أعمال صينيون مرتبطون بالحكومة في بكين وتعد أكبر شركة مواد غذائية في إسرائيل، وكذلك شركة «أدما هاجروك يميت» من شركات المواد الغذائية الرائدة التي تخضع لسيطرة صينية. وحسب شبيطلنيك، فإن سيطرة دول أجنبية على شركات الإنتاج الغذائي الكبرى تقلص من قدرة دولة الاحتلال على وضع خطط للأمن الغذائي.

أما صحيفة غلوبس الاقتصادية فتشير إلى أن الحصار الذي يفرضه الحوثيون في اليمن على إسرائيل، وضمن ذلك استهداف السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، أدى إلى ارتفاع كلفة النقل البحري، ما أفضى إلى زيادة كبيرة على أسعار السلع الغذائية. ويشار إلى أنّ 30% من حجم التبادل التجاري لإسرائيل قبل شن الحرب على غزة وشروع الحوثيين في عملياتهم، كان يمر عبر البحر الأحمر.

لكن الباحثة ميطال لوطوف تشير إلى معضلة أخرى تُفاقم من أزمة الأمن الغذائي ومرتبطة بالحرب على غزة، وتتمثل في أن العمليات الحربية أسهمت في تقليص مساحة الأرض المخصصة للزراعة.

وفي تحليل نشرته في «هآرتس» لفتت لوطوف إلى أن المزارعين هجروا المناطق المتاخمة للحدود مع غزة ومع لبنان التي تعد من أجود الأراضي الزراعية في دولة الاحتلال بفعل الخوف من التعرض لمخاطر إطلاق النار. وإلى جانب تراجع أنشطة ميناء «إيلات» بشكل كبير جداً، بفعل عمليات الحوثيين، فإن لوطوف تتساءل عم ينتظر دولة الاحتلال في حال شن أعداؤها هجمات مباشرة على موانئها الرئيسة.

وأضافت: «هناك مخاوف حقيقية من ألا يجد مواطنو الدولة ما يأكلونه في حال تعرضت الموانئ للهجوم، فقد علمتنا هذه الحرب أن السيناريوهات الأكثر تطرفاً يمكن أن تكون واقعية».

(سونغ إيك ريو/Getty)

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية الغذائية

أظهرت بيانات رسمية أن صادرات كوريا الجنوبية من المواد الغذائية وما يتعلق بها من سلع ارتفعت بنسبة 5,2% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2024، مدفوعة بشعبية المكرونة سريعة التحضير ومنتجات الأرز المصنعة. وبحسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب) بلغت قيمة صادرات قطاع الأغذية المسمى «كي-فود بلس» 6,21 مليارات دولار، مقارنة بـ 5,9 مليارات دولار المسجلة في العام السابق، وفقاً لوزارة الزراعة والأغذية والشؤون الريفية. ويشمل هذا القطاع مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية والمواد ذات الصلة، من السلع الطازجة والمصنعة. وبحسب المنتج، قفزت صادرات المكرونة سريعة التحضير بنسبة 32,3% لتصل إلى 590,2 مليون دولار، مع ارتفاع صادرات منتجات الأرز.

أخبار

بناء مصنع للسيارات الكهربائية في تركيا

قال مسؤولون أتراك لوكالة بلومبيرغ إن تركيا ستكشف قريباً عن اتفاق مع شركة «بي واي دي» (BYD) الصينية لبناء مصنع بقيمة مليار دولار في غرب البلاد، ما يعزز وجود شركة صناعة السيارات الصينية

في أوروبا في وقت تتصاعد فيه التوترات التجارية. وأضاف المسؤولون الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم لأنهم غير مخولين التحدث علناً، أنه من المتوقع أن يعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن الاتفاق غداً الاثنين خلال احتفال في مقاطعة مانيسا، حيث سيُبنى المصنع. ورفض ممثلو BYD ومكتب الرئيس التعليق.

ومن شأن المصنع الجديد أن يحسّن وصول شركة «بي واي دي» إلى الاتحاد الأوروبي، لأن تركيا لديها اتفاقية اتحاد جمركي مع الكتلة. وتقدم الاتحاد الأوروبي بخطط لفرض تعريفات جمركية مؤقتة على السيارات الكهربائية المستوردة من الصين.

شركات النفط الأميركية مطمئنة على إنتاجها

توقعت شركات للطاقة أن يكون تأثير العاصفة بيريل محدودا على إنتاج النفط والغاز البحري في الولايات المتحدة، إلا أن الشركات أجلت عاملين من بعض المنشآت في إجراء احترازي. وقال المركز الوطني الأميركي للأعاصير إن قوة بيريل تراجعت عن مستوى الإعصار قبل أن تمر فوق شبه جزيرة يوكاتان المكسيكية مع انخفاض سرعة الرياح القصوى إلى 113 كيلومتراً في الساعة. واجتاح الإعصار بيريل، وهو عاصفة من الفئة الثانية، اليابسة في المكسيك بعد أن قتل 11 شخصا على الأقل في منطقة البحر الكاريبي وألحق أضرارا بالمباني وخطوط الكهرباء في العديد من جزر الكاريبي. ومن المتوقع أن يواصل الإعصار طريقه عبر شبه جزيرة يوكاتان ويعبر خليج المكسيك، قبل أن ينتقل إلى شمال غرب البلاد ثم إلى ولاية تكساس الأميركية.

«كيا سورينتو» الأكثر مبيعاً في كوريا الجنوبية

كانت سيارة سورينتو ذات الدفع الرباعي لشركة كيا هي السيارة الأكثر مبيعًا في كوريا الجنوبية خلال النصف الأول من عام 2024، وفقاً لبيانات رسمية، بحسب وكالة «يونهاب». ووفقاً لبيانات مبيعات صناعة السيارات، تم بيع 49,588 وحدة من سورينتو خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران. وتبعتها سيارة كرنفال لشركة كيا وسيارة سانتافيه لشركة هيونداي موتور، حيث تم بيع 44,868 وحدة و39,765 وحدة منهما على التوالي.

عُمان: الأنشطة غير النفطية ترفع الناتج المحلي الإجمالي

مسقط ـ **العربي الجديد**

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان بنهاية الربع الأول من عام 2024 بنسبة 0,8% ليصل إلى 10 مليارات و442 مليون ريال عماني (نحو 27 مليار دولار)، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ الناتج 10 مليارات و362 مليوناً و700 ألف ريال عماني.

ووفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات التي نشرتها وكالة الأنباء العمانية أمس السبت، فإن أنشطة النفط الخام تراجعت بنحو 4,4% في الفترة المذكورة، حيث بلغت نحو 2,99 مليار ريال، كما انخفضت أنشطة الغاز الطبيعي بنسبة 0,1% مسجلة 524 مليوناً و400 ألف ريال عماني.

وأدى انخفاض الأنشطة النفطية إلى تراجع الإيرادات العامة لسلطنة عُمان بنحو 12% في الربع الأول من 2024 إلى حوالي مليارين و826 مليون ريال (7,34 مليارات دولار) مقابل ثلاثة مليارات و217 مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي وفقاً لبيانات وزارة المالية في مايو/أيار الماضي. وانخفض أيضاً حجم الدين العام للسلطنة بنهاية الربع الأول من 2024 إلى 15,1 مليار ريال، مقارنة مع 15,3 مليار ريال بنهاية عام 2023. وقد سددت وزارة المالية بنهاية الربع الأول أكثر من 206 ملايين ريال من مستحقات القطاع الخاص.

وارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,9% مسجلة بنهاية الربع الأول من 2024 ما قيمته نحو 7,2 مليارات ريال عماني مقارنة مع 6,9 مليارات ريال عماني في نهاية الربع المماثل من 2023 . وتفيد تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العماني يشهد تحسّناً تدريجياً بفضل السياسات الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، والخصخصة المخطط لها لعدد من الشركات الحكومية، والتي قد تساهم في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة، ما قد يؤدي إلى تقليل نسبة الباحثين عن عمل أكثر في المستقبل القريب. وتقدمت عُمان 39 مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2024 ما يدل على تحسن الأداء الاقتصادي للسلطنة.

في السياق، ارتفع سعر الصرف الفعلي للريال العُماني في الربع الأول بنسبة 3,9% ليبلغ 118,4 نقطة، والسيولة المحلية زادت بنحو 2,5 مليار ريال عُماني لتسجّل 23,59 مليار ريال (الريال العماني= 2,6 دولار).

هال وناس

مصر نحو كوارث اجتماعية

التوجه نحو إلغاء الدعم السلعي يهدد بقفزة في أعداد الفقراء

يهدّد الاتجاه الحكومي نحو إلغاء الدعم السلعي في مصر بكوارث اجتماعية، أبرزها قفزة في أعداد الفقراء، في ظل موجات الغلاء المرتقبة وتآكل قيمة الدخل

القاهرة ـ **عادل صبري**

أثارت دعوات حكومية إلى إلغاء الدعم السلعي وتحويله إلى دعم نقدي، انقساماً بين خبراء الاقتصاد والسياسيين، بينما أثارت موجة من الغضب لدى الأغلبية الشعبية، التي تعتبر الدعم العيني المتراجع في القيمة والكمية، الحبل السري الذي يربطها بحكومات تقبض على السلطة وفق معادلة تضمن لهم توافر الخبز وقليلاً من الخدمات. تدعو قيادات حزبية ومراكز بحثية الحكومة إلى التروّي، خشية أن يدفع النظام المقترح إلى كوارث اجتماعية، في ظل أزمة اقتصادية طاحنة، وارتفاع الأسعار والتضخم وتراجع دخل الأفراد. وعد رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، في تصريحات صحافية سابقة، الفئات الأكثر فقراً وتهميشا بأنهم سيشهدون طفرة وتحسنا ملموسا في أحوالهم المعيشية خلال الفترة المقبلة، قائلاً للشعب: «لقد صبرتم كثيرا وتحملت كثيرا، وأرجو أن تتأكد أنه مضى الكثير ولم يبق إلا القليل». دعا مدبولي لجان الحوار الوطني إلى مناقشة قضية الدعم بين العيني والنقدي، في وقت تسرع الأجهزة الإدارية الخطى نحو إلغاء الدعم العيني.

الرواية الرسمية

يسوّق الإعلام الرسمي لتغيير نظام الدعم العيني إلى نقدي، عبر وسائل الإعلام المتعددة التي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية، بما يعكس توجها عاما، سيجري تنفيذه وفق رؤية مبيتة، من دون الحاجة إلى إجراء حوار مجتمعي موسع. تشير التقارير الرسمية إلى أن الدعم بدأ في مصر أثناء الحرب العالمية الأولى التي أثرت على خطوط الإمداد للسلع من الخارج، واضطرت الحكومات إلى فرضه على عدد محدود من السلع، للتخفيف من «أعباء الحرب»، وتكرر الأمر خلال الحرب العالمية الثانية، إلى أن بدأ الرئيسي السابق جمال عبدالناصر سياسات الاشتراكية، حيث توسع في فرضه على قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، بما دفع إلى «تضخّم فاتورة الدعم على مر السنوات». اعتبر الإعلام الحكومي مناقشاتهم للقضية بمثابة استشراف رؤية المجتمع حول مستقبل الدعم، بينما تدلي معظم الشخصيات بأقوال تدعم سرعة التوجه نحو الدعم النقدي. وبدأت الحكومة المصرية التحول في عملية الدعم، عبر مد شبكة الحماية الاجتماعية لأوسر المعيلة وشديدة الفقر، تحت وصاية برنامج «تكافل وكرامة». تحولت الحكومة إلى نظام الدعم السلعي المشروط بسقف مالي وعدد أرغفة

> محللون يشككون في صحة الأرقام الحكومية حول الدعم

خبز لكل فرد شهريا. تبلغ حصة الدعم الشهري للفرد من بين 63 مليون نسمة يحصلون على الدعم السلعي، 50 جنيها لكل شخص، بحد أقصى 4 أفراد لكل أسرة، و150 رغيفا بسعر 20 قرشا للرغيف. وتصل فاتورة السلع التموينية شهريا إلى نحو 4 مليارات جنيه، حسب بيانات حكومية. وفقد الجنيه ثلثي قيمته، خلال العامين الأخيرين، حيث ارتفع الدولار إلى نحو 48 جنيها، من مستوى 17,5 جنيها، بما دفع إلى موجات تضخمية تاريخية وصلت في خريف عام 2023 إلى 40,5%. في مفارقة مع رغبة البنك المركزي في كبح التضخم عند مستويات أقل من 25%، يتوقع خبراء أن يصل معدل التضخم إلى 32% بنهاية العام، مدفوعا بزيادة أسعار الوقود والكهرباء والسلع الأساسية، بما يشير إلى صعود التضخم إلى معدلات مرتفعة، تزيد من آلام المواطنين، مع تراجع العملة وزيادة النفقات الموجهة لسداد أعباء الدين الخارجي، حيث زاد في ظل حكومات مدبولي «على مدار 6 سنوات، من 90 مليار دولار إلى 168 مليار دولار نهاية 2023، بالإضافة إلى تراكم الديون المحلية التي أصبحت تمتص نحو 1,1 تريليون جنيه، بما يعادل 62% من إيرادات الموازنة العامة، و37,4% من إجمالي الإنفاق الحكومي.

تشكيك في صحة الأرقام الحكومية

يشكك محللون في صحة الأرقام التي تذكرها الحكومة حول قيمة الدعم، مشيرين إلى تراجع أوزان الرغيف من 150 غراما إلى 130 غراما ليصل إلى 90 غراما رسميا، بينما ينخفض إلى نحو 65 غراما في أفران الخبز المدعم.

يؤكد محللون أن تكلفة رغيف الخبز بلغت أقل من جنيه في ميزانية 2023-2024، بينما يذكر رئيس الحكومة ارتفاعها إلى 125 قرشا، ليزيد من قيمة الدعم الشامل للخبز إلى 120 مليار جنيه، بينما لم تتخط 90 مليار جنيه العام الجاري. في دراسة اقتصادية، أوضح مركز سياسات بديلة في الجامعة الأميركية، وجود مشاكل جوهرية في منظومة الدعم، تجعل من التحول السريع والحصري نحو الإعانات النقدية تهديدا لقدرة الفئات الفقيرة والشرائح المتوسطة على توفير الغذاء، بما منها، أن تلك المساعدات لا توفر الحد الأدنى الذي يحدده «خط الفقر المدقع» المعلن منذ 5 سنوات، عند 550 جنيها للفرد شهريا، بينما يجب رفعه إلى 2200 جنيه وفقا للأسعار الحالية. تشير الدراسة إلى أن الزيادات في أسعار الطعام والشراب التي ارتفعت بنسبة 73,6% في سبتمبر 2023، مقارنة بنفس الفترة من 2022، تستدعي زيادة مخصصات «تكافل وكرامة» للحد من انتشار الفقر المدقع، مع علاج المشاكل المتعلقة باستهداف الفئات المستحقة.

الحكومة رفعت أسعار الخبز بنسبة 300% (خالد دسوقي/فرانس برس)

المغرب

ترقب أسعار قياسية لزيت الزيتون للعام الثاني

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

لا يتوقع منتجو الزيتون وزيت الزيتون طي صفحة تراجع الإنتاج الذي أربك نشاطهم وخفض إيرادات كثيراً في الموسم الأخير. فهم يتوقعون ألا تطرح أشجار الزيتون محصولاً ينعش نشاطهم اعتباراً من الخريف المقبل.

ولم يساعد الجفاف الذي يعرفه المغرب للعام الخامس، والذي تجلّى أكثر في العام الحالي عبر انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، على إنعاش أمل المزارعين في نمو ثمار الزيتون بطريقة عادية، وإتاحة إنتاج يوفر لهم إيرادات تتيح لهم محاصرة الخسائر التي يتكبدونها منذ العام الماضي. كما في الموسم الماضي، لم تأت الأمطار في فصل الشتاء بكميات كبيرة، وارتفعت درجات الحرارة الربيع، التي تؤثر على عملية إزهار المزروعات، تلك يبقى اكتمال نموها مرتبطة بالتساقطات المطرية مرتبطاً بأمطار الربع الأخير من العام.

وكان الجفاف قد خفض إنتاج الزيتون في الموسم الماضي إلى حوالي 1,07 مليون طن، وهو نفس مستوى الموسم الذي سبقه، حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري التي أكدت أن الإنتاج سجل انخفاضاً بنسبة 44 في المائة عن إنتاج 2021. وتحتل أشجار الزيتون حوالي 65 في المائة من مساحة الأشجار المثمرة على مستوى المملكة، حيث يرنو المغرب إلى رفع المحصول إلى 3,5 ملايين طن. ويراد أن يتأتى ذلك عبر برنامج يهدف إلى استثمار 1,69 مليار دولار في قطاع زيت الزيتون، حيث ستساهم الدولة بحوالي 830 مليون دولار في البرنامج والفيدرالية المهنية المغربية للزيتون بـ 860 مليون دولار. وما زال إنتاج زيت الزيتون بالمغرب دون توقعات البرنامج الموقع بين

> الإجراءات الحكومية لم تنجح في خفض الأسعار

الدولة والمنتجين، في ظل سياسة المخطط الأخضر، حيث كان توقع بلوغه 330 ألف طن في العام الحالي، علماً أن متوسط الإنتاج بلغ 148 ألف طن بين 2016 و2020. وأوصى مجلس المنافسة في تقرير له بالعمل على بلوغ هدف 330 ألف طن في 2030 عبر زيادة المساحة المغروسة بالأشجار، ما سيساعد على تعظيم الاستهلاك المحلي ويوجه 65 في المائة من الزيتون من أجل استخراج الزيت و25 في المائة يخصص للتصبير، بينما يوجه الباقي للاستهلاك الذاتي للمزارعين.

ويعد استهلاك زيت الزيتون في المغرب ضعيفاً، إذ لا يتجاوز، حسب تقرير مجلس المنافسة، ثلاثة لترات للفرد سنوياً، علماً أن استهلاك الفرد في اليونان يصل إلى 18 لتراً وإيطاليا إلى 15 لتراً. ورغم ضعف الاستهلاك المحلي، إلا أن العرض في ظل الجفاف يبعث على القلق، كما يؤكد ذلك رئيس تعاونية زيت الزيتون، التهامي احلافي، الذي يترقب تراجع إنتاج الزيتون في الموسم الحالي، ما سيؤثر على نشاط المعصرة التي تمكن التعاونية من إنتاج زيت الزيتون.

معيشة

صناعة «الخمير» في اليمن تقاوم الأزمات

صنعاء ـ **محمد راجح**

يحرص عبده عثمان على الإشراف الكلي والمرور في الصباح الباكر بعمّاله وهم يضعون اللمسات الأخيرة على «العجينة» قبل البدء بتقطيعها إلى دوائر صغيرة في محل صغير مكتظ بالعمال يتوسط شارعي جمال والتحرير وسط العاصمة صنعاء. بعد ذلك يشغل «المقلي» الممتلئ بالزيت والموضوع على النار لصناعة فطائر «الخمير» التي تحظى برواج واسع في مختلف مدن ومناطق اليمن بمسميات وأشكال مختلفة ومتعددة. يقول عثمان لـ«العربي الجديد» إنّ هذه الوجبة اليمنية الشهيرة تواجه تحديات واسعة، بسبب ارتفاع أسعار الدقيق والقمح والحبوب، إذ ثمة صعوبة بالغة في الاستمرار بإنتاجها اليومي بالسعر المحدد والمناسب لكل الفئات، خصوصاً محدودي الدخل، بينما يتحدث العامل الآخر سليم العماري لـ«العربي الجديد» عن أن مواد إعدادها كثيرة ومكلفة، إذ تحتاج إلى الدقيق والزيت والخميرة وغيرها من المكونات لإنتاج «الخمير» التي تتناول مع الشاي اليمني بالحليب، المعروف باسم الشاي العدني. وتحافظ فطائر «الخمير» على سعرها المعتاد المتداول في المقاهي والمحلات التي تقدمها مع أطعمة أخرى، خصوصاً في وجبة الإفطار، إذ يتراوح سعرها بين 50 و100 ريال للقطيرة الواحدة، بحسب الحجم، في حين تزيد عن 150 ريالاً في مدن مثل عدن وتعز جنوب غربي اليمن. يعتبر «الخمير» أو «العُشر» كما يطلق عليه في بعض مناطق اليمن مثل تعز، أو «الزلابيا»، بحسب التسمية الشهيرة له في عدن؛ وجبة الإفطار الرئيسية الأهم للمواطنين البسطاء والفقراء ومحدودي الدخل في مختلف المدن اليمنية، خصوصاً عمال الأجر اليومي الذين يدشّنون يومهم في الصباح الباكر بفطائر «الخمير».

إعداد العجين في مخبز بالعاصمة صنعاء، 27 مارس 2022 (محمد حويس/فرانس برس)

يؤكد الخياط في شارع «هائل» بصنعاء وليد السالمي، لـ«العربي الجديد»، أن وجبة «الخمير» والشاي العدني مهمة جداً للعاملين في مجال الخياطة بسبب قربها منهم، وأسعارها المناسبة لدخلهم، إذ يلاحظ انتشار محال ومشاغل الخياطة حول المواقع العاملة في هذه الصناعة. تكتظ العاصمة اليمنية صنّعاء، خصوصاً وسطها وجنوبها وغربها، مثل مناطق التحرير وشارع جمال والصافية وشارع هائل، والأهم في شارع المطاعم الشهير في قلب منطقة التحرير بالعاصمة اليمن، بالمقاهي والمحال التي تقدم وجبات «الخمير» مع الشاي العدني، وخبز الطاوة. يشرح المحلل الاقتصادي أحمد الرماح، لـ«العربي الجديد» كيف أصبح في مثل هذه الأماكن اقتصاد متعدد يرتبط بسلسلة من المهن والأعمال، مثل صناعة «الخمير» أو «المقصقص»، كما كان يطلق عليه قديماً أو «العُشر»، إذ يعمل في هذا الجانب عدد كبير من العمال يتوزعون على إعداد «العجينة» وتقطيعها وغمرها بالزيت لإنضاجها، وفي إخراجها وتجهيزها وتقديمها للزبائن لتناولها.

تحقيق

شهدت العقارات انتعاشاً كبيراً في دول مجلس التعاون، خلال الفترات الأخيرة، ويأتي ذلك في ظل اهتمام كبير لحكومات هذه الدول بالقطاع عبر العديد من الإجراءات، ومنها منح الإقامة العقارية، ما حولها إلى إحدى أبرز المناطق استقطاباً لأصحاب الثروات في العالم

الإقامة العقارية في الخليج

استراتيجية لتنويع الاقتصاد وجذب رؤوس الأموال الأجنبية

مسقط ـ **كريم رمضان**

تشهد دول الخليج تطوراً ملحوظاً في القطاع العقاري، إذ أصبحت العقارات الفاخرة رمزاً للرفاهية ومؤشراً على النمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها «أداة استثمارية» جذابة، إذ أقرّت الدول الخليجية، خلال السنوات الماضية، إجراءات لإغراء رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز النشاط الاقتصادي، من خلال هذا القطاع. وفي الفترات الأخيرة، عززت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي برامج الإقامة والجنسية الخاصة بها لجذب الاستثمارات في شراء العقارات، ما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي، بحسب إفادة خبيرين لـ «العربي الجديد». وحسب بيانات حديثة قفزت مبيعات العقارات في دول الخليج، إذ أفاد تقرير شركة «كامكو إنفست» بأن قيمة الصفقات العقارية بدول المجلس سجلت 171,6 مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2023، أي بارتفاع 21,1% عن الفترة المماثلة من العام السابق.

برامج الإقامة

نفذت قطر والبحرين برنامج إقامة من خلال الاستثمار في العقارات، ويسمح كل منهما بتصريح الإقامة حال ضخ استثمار بقيمة 200 ألف دولار في العقارات، بينما يوفر استثمار مبلغ يزيد على مليون دولار مزايا الإقامة الدائمة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وفقا لبيانات حكومية. ودخلت المملكة العربية السعودية أيضاً في هذا المجال ببرنامج الإقامة المميزة (إقامة المستثمرين)، الذي بدأ في يونيو/ حزيران 2019، والذي يُتيح للمستثمرين الحصول على إقامة من خلال استثمار سبعة ملايين ريال سعودي، وفقاً لما أورده موقع «سعودي فيزا». كما أقرت سلطنة عُمان برنامج إقامة الاستثمار في عام 2021، والذي يمكن المستثمرين من الحصول على إقامة من خلال الاستثمار في العقارات بقيمة 500 ألف ريال عماني (1,3 مليون دولار)، حسبما أورد موقع «إنفست عُمان». وأقرت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجها لحصول الوافدين على «تأشيرة الإقامة الذهبية» عام 2019، والذي يسمح للوافدين بالحصول على إقامة طويلة الأمد من خلال الاستثمار في العقارات أو الأعمال التجارية أو الأصول المالية الأخرى، وعادةً ما يتطلب استثماراً بحد أدنى مليوني درهم إماراتي، إذ جرى تصميمه لجذب الأفراد ذوي الثروات العالية ورواد الأعمال الكبار، حسبما يورد الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد الإماراتية.

%21,1

أفاد تقرير شركة كامكو إنفست بأن قيمة الصفقات العقارية في دول المجلس سجلت 171,6 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، أي بارتفاع 21,1% عن الفترة المماثلة من العام السابق.

العقارات الفاخرة

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي حسام عايش إلى أن ربط الحصول على الإقامة بالاستثمار العقاري ليس تقليداً خليجياً، بل تقليد عالمي تتبعه دول عدة لتنشط السوق العقارية لديها من جانب، ولتجذب رؤوس الأموال الأجنبية من جانب آخر، إذ إن الإقامة تساهم في زيادة إنفاق الوافد إلى الدولة الخليجية، ما يزيد من الأداء التجاري والنشاط الاقتصادي والسياحي، حسب إفادته لـ«العربي الجديد». ويضيف عايش أن ربط الحصول على الإقامة بالاستثمار العقاري يستقطب مستثمرين أو وافدين جدداً، بنوعيات معينة من مستوى القدرات المالية العالية، ما يساهم في تنشيط قطاعات التجزئة والسياحة والقطاعات الخدمية الأخرى، فضلاً عن القطاع العقاري الذي يعد أحد أهم محركات الأداء الاقتصادي في الدول الخليجية، خاصة قطاع العقارات الفاخرة. فالدول الخليجية ذات مكانة رفيعة المستوى عالمياً في مجال العقارات الفاخرة، ما يجذب إليها كثيراً من رجال الأعمال والمستثمرين، إضافة إلى عائلاتهم وأصدقائهم، سواء للزيارة أو السياحة، ما يعني ضمان زيادة الإنفاق في البلدان الخليجية على قطاعات مختلفة، ما يساهم في المحصلة بإدامة النشاط الاقتصادي برمته، بحسب الخبير الاقتصادي. ويوضح عايش أن التعويل الخليجي السابق كان منحصراً في بيع وشراء العقارات من مواطنين خليجيين في دولة إلى مواطنين بدولة أخرى، ومن الواضح أن الدول الخليجية انتبهت إلى أهمية توفير قطاعات عقارية، يمكن لغير مواطنيها

> الخليج أصبح من الأكثر استقطاباً لأصحاب الثروات في العالم

> تنشيط قطاعات التجزئة والسياحة والخدمات وغيرها

الاستثمار فيها. ويلفت عايش إلى أن هذه العقارات تعتبر شكلاً من أشكال الاستثمار الذي يولد المزيد من الدخل لهؤلاء الحاصلين على الإقامة، وتمكنهم أحياناً من الارتفاع إلى مستوى الحاصلين على جنسية الدول الخليجية، وبالتالي تصبح الدول الخليجية أحد مراكز الاستقطاب الرئيسية في العالم لأصحاب الثروات والأغنياء والمستثمرين ورجال الأعمال من جنسيات مختلفة.

ملجأ آمن

يضيف عايش أن بعض المستثمرين العقاريين، الذين يحصلون على الإقامة في الدول الخليجية، يجدونها ملجأ آمناً لهم في فترات الصراعات والتجاذبات السياسية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، ولذا يرى المستثمرون العقاريون الخليجيون في هذا القطاع أحد مصادر الدخل المهمة. بينما يرى الوافدون في دول الخليج العربية القطاع العقاري منصة للاستثمار، ما يعني أن جميع الأطراف مستفيدة من الفرص الاستثمارية التي يوفرها القطاع العقاري، بحسب عايش، مشيراً إلى أن القطاع، وفق معطيات كهذه، تحول إلى أحد أهم مصادر الدخل والتنويع في الأداء الاقتصادي في الدول الخليجية. ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن حجم الاستثمارات العقارية في دول الخليج يبلغ مئات المليارات من الدولارات، ما يوفر فرصاً كبيرة لبقاء وتيرة الأداء الاقتصادي متواصلة على مدار فترة من الزمن إلى أن تتمكن دول الخليج من استقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين والسياح لقطاعات أخرى.

توجيه الهجرة

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي، جاسم عجاقة، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن صيغة إتاحة الإقامة مقابل شراء العقارات تهدف بالدرجة الأولى إلى «جذب الاستثمارات» عبر ضخ أموال إلى بلد العقار المعروض، ما يكون له تداعيات تفيد الاقتصاد الوطني. ويضيف عجاقة أن صيغة كهذه من شأنها «توجيه الهجرة» بشكل نوعي، بحيث يستقطب أصحاب رؤوس الأموال القادرين على خدمة اقتصادات الدول الوافدين إليها، ما يصب في صالح خدمة الاقتصاد من جانب، ويعالج حالات «النقص الديموغرافي» من جانب آخر، وهو النقص الذي تعاني منه أغلب دول الخليج العربية. وإزاء ذلك، تقوم هذه الدول بجذب الوافدين إليها، من فئة أصحاب القدرة المالية، بحيث لا تكون بحاجة لتوجيه أي إنفاق نظير الخدمات المقدمة لهم، بحسب عجاقة، مشيراً إلى أن جذب أي دولة خليجية لرؤوس الأموال بأحجام كبيرة يجعل منها منطقة استثمارية كبرى، ما يكون له تداعيات اقتصادية كبيرة على المدى المتوسط إلى البعيد. وهذه التداعيات الإيجابية على اقتصاد البلد الخليجي تشبع أجواء من الثقة لدى المستثمرين، تدفعهم لمزيد من ضخ الأموال في قطاع العقارات، بحسب عجاقة، مشيراً إلى أن ما تقوم به الاقتصادات الخليجية هو عملية اندماج في الاقتصاد العالمي بما يقتضي الانفتاح، عبر الاستفادة من الفرص المتاحة عالمياً.

تقليل الاعتماد على عائدات النفط

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، في شهر مايو/ أيار الماضي، أن الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتنوع الاقتصادي التي وضعها قادة دول مجلس التعاون، تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط، إذ شملت رؤى لمجموعة واسعة من المبادرات والإصلاحات في مختلف القطاعات، وهي مصممة ليس فقط لبناء هياكل اقتصادية مرنة ولكن لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً. وذكر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن دول الخليج تضع نفسها كمركز رقمي تنافسي على الخريطة العالمية، مدعومة بموقعها الجغرافي الملائم وسكانها الشباب، إذ إن الموقع الاستراتيجي الذي يضاف إليه بنية تحتية صلبة، يمهد الطريق لدول المجلس لجذب شراكات دولية تدعم أهدافنا التنموية طويلة المدى، وهذا النهج الحيوي هو لاستدامة النمو الاقتصادي وضمان بقاء اقتصادات دول المجلس قوية في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية. كذلك استعرض الأمين العام للمجلس بعض البيانات التي تدعم هذه المبادرات وتؤكد التقدم الذي أحرزته دول مجلس، ومنها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة.

طفرة عقارية في دول مجلس التعاون (Getty)